الاتجاهات الحديثة لمفهوم الأمن الإنسانى

تفسير للثورات العربية من الزاوية الاقتصادية

د. عبد الرحمن صبرى(*)

ظل مفهوم الأمن القومى منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين يركز على التهديدات والتحديات الخارجية، سواء عسكرية أم اقتصادية أم اجتماعية، ولكن منذ عام ١٩٩٤ ظهر مفهوم الأمن الإنسانى لأول مرة فى تقرير التنمية البشرية باعتباره يركز على التهديدات والتحديات الداخلية، ثم أخذ التقرير المشار إليه يعرض هذا الموضوع بجانب تطوير مفهوم حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أخذ مفهوم الأمن الإنسانى يتطور وتدافع عنه منظمات دولية وأخرى من المجتمع المدنى، خاصة مع إنشاء جهاز قضائى يتابع من يخرقون قواعد الأمن الإنسانى مثل المحكمة الجنائية الدولية، فى إطار ما يعرف بالتدخل الدولى الإنسانى. وسنحاول أن نفسر فى هذا المقال الثورات العربية التى شهدها العالم العربى منذ مطلع عام ٢٠١١ فى تونس ومصر وثلاث دول عربية أخرى، ونلاحظ أن جميع هذه الدول تحتل مرتبة متأخرة فى مؤشرات التنمية البشرية. فتونس تحتل المرتبة ٨١ بين دول العالم، ومصر فى المرتبة ١١١ من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، أما اليمن فتحتل المرتبة ١٣٢ بين الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، أما ليبيا فهى فى المرتبة ١٥٦[1]، وهو ما يعكس التحديات الداخلية التى كانت تواجهها هذه الدول. وكحالة تطبيقية سنعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر قبل الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ مباشرة، وسنحاول تفسير هذه الثورات.

(*) مستشار اقتصادى.

مفاهيم الأمن القومى فى القرن العشرين:

عقب الحرب العالمية الثانية بدأت مفاهيم الأمن القومى فى التبلور، ومع مرور الزمن أخذت هذه المفاهيم فى التطوير حتى نهاية الحرب الباردة التى كانت نقطة فاصلة بين مفاهيم الأمن القومى فى القرن العشرين ومفاهيم الأمن الإنسانى فى القرن الحادى والعشرين.

تعنى كلمة (الأمن) فى أبسط مدلولاتها توفير الطمأنينة التى نقيضها الخوف والإحساس بالخطر - يستوى فى ذلك أمن الفرد أو الجماعة البشرية. إلا أن مدلول كلمة الأمن فى التعبير عن الوجود السياسى أصبح ينصرف إلى حشد عناصر القوة فى المجتمع السياسى؛ لتوفير القدرة الذاتية على مواجهة المفاجآت والمخاطر التى تهدد أمنه أو تنتقص من حقوقه أو حدوده أو ثرواته. أو تؤثر على قيمه وكيانه أو تنال من تماسكه واستقراره السياسى والاجتماعى من الداخل أو من الخارج. ولقد تطور مفهوم الأمن ولا يزال - تبعًا للتطور الإنسانى خاصة منذ ظهور كيانات الدول فى شكلها الحديث، وتنامى تعارض أو تشابك للعلاقات الدولية المعاصرة. الأمر الذى أدى بالضرورة إلى تعدد مفاهيم ومستويات الأمن فى نطاقها الإقليمى والدولى، وبحسب رؤية كل طرف من أطراف العلاقات الدولية لصالحه فيها. وهناك عدة تعريفات للأمن القومى تختلف وتتباين حسب اختلاف النظرة لأهمية وأولوية الأنشطة العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

من الثابت أن الكتابات الحديثة حول الموضوع تأخذ بالمفهوم الشامل لفكرة الأمن القومى الذى لا يقتصر على النواحى العسكرية أو الدفاعية وحدها، بل يمتد ليشمل أيضًا النواحى السياسية والاقتصادية.

وفى ضوء هذا المفهوم يمكن تعريف الأمن القومى بأنه:

"تأمين كيان الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل للشعب حياة امنة مستقرة فى ظل التنمية والمشاركة السياسية الحرة".

أما بالنسبة لمفهوم الأمن القومى لإقليم معيّن فهو: "شعور كافة الجماعات والشعوب المكونة للمجتمع ودولهم بالطمأنينة الناجمة عن غياب الخطر عن مصالحهم، سواء أكان هذا الخطر عسكريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا، خاصة إذا مس هذا الخطر معتقدات أو تراث جماعات أو أقطار معينة بالذات، أو شملهم جميعا، وسواء أكان منبع هذا الخطر داخليًا أم خارجيًا".

حظيت قضية الأمن القومى (National Security) فى نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى باهتمام واسع من جانب الأكاديميين وصانعى السياسة، على الصعيد العالمى، ويرجع ذلك إلى التصاعد المطّرد فى معالم الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سابقًا، وتزايد المؤشرات التجريبية بأن العالم الثالث لا يزال البؤرة الرئيسة للصراع الدولى. والواقع إنه ليس هناك من طريق للوصول إلى إجماع حول تعريف مفهوم الأمن القومى.

ويرى البعض أن هناك مخاطر خارجية أخرى تهدد الأمن القومى لأى دولة مثل: حجب التكنولوجيا الحديثة عنها، والتباطؤ فى مجال العلم والتكنولوجيا بحيث لا يتقدم المجتمع نحو الابتكار والاختراع.

على أى حال يجب أن نذكر أن كلمة أمن لها معنيان: الأول يعنى حالة (State) الإحساس بالثقة والطمأنينة. والثانى: يتمثل فى الموقف (Situation) المترتب على الحالة والناتج عن الغياب الحقيقى للخطر[٢].

وقد وردت كلمة الأمن - من حيث المبنى والمعنى - فى القرآن الكريم فى قول الحق سبحانه وتعالى ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الأنعام - الآية ٨١، وقوله أيضًا ﴿ أُولَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ الأنعام - الآية ٨٢ وقوله أيضًا ﴿ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ النور - الآية ٥٥، وقوله أيضًا ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ النساء - الآية ٨٣.

فالأمن القومى كهدف تسعى إليه الدولة للمحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أى قوى خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها. وهذا ما يجعل من الأمن القومى مفهومًا يتميز بالشمولية والعمومية، فهو يتضمن كافة جوانب الأمن سواء الأمن الداخلى أم الخارجى، وهو يقع ضمن مسئولية أية حكومة بغض النظر عن شكل نظامها السياسى أو درجة تقدمها الاقتصادى. فالأمن القومى هو هدف استراتيجى تخصص له الدول والحكومات كافة الموارد الاقتصادية والإمكانات السياسية والقدرات العسكرية.

وللأمن القومى - بصورة عامة - أربعة أبعاد تشمل:

- **البعد السياسى**: الذى يتمثل فى الحفاظ على الكيان السياسى الداخلى للدولة.
- **البعد الاقتصادى**: الذى يرمى إلى الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.
- **البعد الاجتماعى**: الذى يعالج مشاكل الشعب الاجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة)، وينمى الشعور بالولاء والانتماء الوطنى والقومى، ويدفع عن الشعب التيارات الفكرية الهدامة ومحاولات الاختراق من قبل العدانيات.
- **البعد العسكرى**: الذى يهتم بتأمين سبل حماية القوة العسكرية للدولة وخطط تطويرها وأسرارها الأمنية فى وجه محاولات الاختراق من قبل أجهزة مخابرات وتجسس العدو، لتكون قادرة دوما على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنهوض بالمهام التى تكلف بها.

استقر الرأى على وجود أربعة مستويات للأمن القومى، هى:

- **المستوى الأول**: الأمن الفردى individual security وهو ما يتعلق بأمان الفرد داخل الدولة، ويمثل إحدى المسئوليات الملقاة على عاتق الدولة.

- **المستوى الثانى**: أمن الدولة القومية national security ويوصف أحيانًا بالأمن القطرى أو الأمن المحلى.
- **المستوى الثالث**: الأمن الإقليمى regional security ويتناول أمن مجموعة الدول التى تشكل نظامًا فرعيًا فى إطار النظام الدولى.
- **المستوى الرابع**: الأمن الجماعى collective security ويتضمن الإجراءات التى يتخذها التنظيم الدولى بقصد الحفاظ على الأمن الدولى.

مفاهيم الأمن الإنسانى ومؤشرات قياسه:

ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجى، أو بأنه حماية المصالح القومية فى السياسة الخارجية، أو أنه التهديد العالمى بحدوث حرب نووية. ومع انتهاء الحرب الباردة أضحى هذا المفهوم غير ذى جدوى فى أذهان معظم الناس الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، وبالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز إلى الحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعى والقمع السياسى والمخاطر البيئية.

إن الأمن الإنسانى قضية ذات طبيعة عالمية، وهو مهم للناس فى كل مكان، الأغنياء والفقراء على حد سواء، حيث ثمة تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل: البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد، لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.

العلاقة بين الأمن الإنسانى والتنمية علاقة جدلية واضحة، فالتقدم فى مجال من هذين المجالين يعزز إحراز تقدم فى المجال الآخر. والتنمية البشرية

مفهوم أوسع نطاقا، حيث تعنى عملية توسيع نطاق خيارات الناس على مر الأجيال، أما الأمن فمعناه: أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم بأمن وحرية. وفشل التنمية البشرية يؤدى إلى تراكمات من الحرمان البشرى تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض أو تفاوتات مستمرة للوصول إلى الفرص الاقتصادية، والعيش عيشة مستقرة آمنة، وهذا بدوره يمكن أن يفضى إلى العنف، وعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد، فإنهم يصبحون عادة أقل تسامحًا[٣].

هناك مكونان أساسيان للأمن الإنساني: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. ففى البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أى التحرر من الخوف حيزًا كبيرًا من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة، وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة، وتدنى مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث.

أما فى البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذى يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود مأوى. وأكثر المشاكل موجودة فى البلدان النامية، حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومى يقل عن دولار واحد. أما أهم عناصر الأمن الإنسانى، فهو ما يسمى بالأمن الفردى. فى الأمم الفقيرة كما الأمم الغنية تتعرض حياة الإنسان بدرجات متزايدة لتهديدات تأخذ أشكالاً عدة، مثل[٤]:

- تهديدات من الدولة (التعذيب البدنى والملاحقة نتيجة اعتناق آراء مخالفة للرأى السائد).
- تهديدات من جماعات أخرى من المواطنين (التوتر العرقى).
- تهديدات من أفراد أو عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد مجموعات أخرى (الجريمة والعنف فى الشوارع).

- تهديدات موجهة ضد المرأة (الاغتصاب والعنف المنزلى).
- تهديدات موجهة إلى الأطفال (إساءة معاملة الأطفال).
- تهديدات موجهة إلى النفس (الانتحار وإدمان المخدرات).

وغيّر مفهوم الأمن الإنسانى الجديد الذى لا يتطابق مع مفهوم حقوق الإنسان عالميًا[٥]، حيث حل مفهوم الأمن الإنسانى الجديد محل ما كان يعرف بحقوق الإنسان عالميًا، ومع أنه لا يتعارض مع مفهوم الأمن القومى أو مفهوم الأمن العسكرى، فإنه ظهر كمفهوم غير واضح المعالم بداية. ويمكن اعتبار مفهوم الأمن الإنسانى جزءًا من مصطلحات النموذج الكلى للتنمية Holistic Paradigm التى تبلورت فى إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستانى الأسبق، وبدعم من قبل الاقتصادى المعروف أمارتيا صن (الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٨)، ويمكن اعتبار تمسك الحكومات أو الحكام بالسلطة و انعدام الديمقراطية أحد عوامل فقدان الأمن الإنسانى الرئيسة التى تهدد الأمن الوطنى لأى دولة.

وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الوثيقة الرئيسة التى اعتمدت مفهوم الأمن الإنسانى ضمن الإطار المفاهيمى، مع مقترحات لسياسات وإجراءات معينة. تلك كانت نقطة البداية لإطلاق هذا المفهوم، وهو مفهوم حديث النشأة.

من هنا نجد قوة العلاقة بين الأمن الإنسانى والتنمية. إذ إن نموذج التنمية البشرية يربط بين كل من الأمن الإنسانى والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة. وبما أن التنمية تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتى الذى يحرزه الناس فى المجتمع، وبالتالى فهو ليس متطابقًا مع مفهوم حقوق الإنسان، بل يحتوى تعريفه على عناصر أكبر من مفهوم حقوق الإنسان.

وتعد الإشكالية فى المفهوم متعلقة بالفرق بينه وبين مفاهيم أخرى ومن بينها مفهوم حقوق الإنسان الذى بدأنا تداوله والأخذ به بعد أن لفظته الدول

المتقدمة. أو لنقل رأت فيه مفهومًا لا يحقق أهداف الإنسان فى حفظ حقوقه بصورة شاملة كاملة جلية. وسنستمر نحن فى الأخذ بمفهوم حقوق الإنسان حتى تجد الدول المتقدمة مفهومًا أشمل من مفهوم الأمن الإنسانى، حينها سنستقبله ونتخلى عن مفهوم حقوق الإنسان. وقد اتخذ هذا المصطلح الفرد وأمنه فى مواجهة كافة التحديات والتهديدات بما فى ذلك الموجهة إليه من دولته ذاتها محورًا لأهميته[٦].

وعليه فإن هذا المصطلح أصبح يشكل نقطة تقاطع مع كافة الموضوعات الإنسانية. والتى أصبحت متغيرًا أساسيًا، إذا ما تم استخدامه من قبل بعض الفئات أو الطوائف، وهو يدعو إلى التدخل فى مشكلات داخلية لدولة بعينها بحجة حقوق الإنسان وأمنه. وهذه عملية لا بد من النظر إليها بعين ثاقبة حتى لا تدول القضايا، وتبقى فى إطارها المحلى لما لها من أثر على الأمن الوطنى والقومى.

هناك أربعة عناصر متداخلة مع بعضها فى تطوير إطار العمل بالسلام والأمن، وهي:

أولاً: حدث تغير وتحول فى المناقشات التى دارت حول سياسات الأمن، بعيدًا عن الأمن المحلى، ونحو تركيز أكبر على الأمن البشرى والإنسانى. ويحتاج هذا التحول والتغير إلى أن تقوم الحكومات والهيئات الدولية بالإقرار والاعتراف بأهمية وضع البشر والناس فى مركز الاهتمامات الدولية بدلاً من تلك الدولة التى تدهورت مؤشراتها، وأصبح الأمن الإنسانى مهددًا فيها.

ثانيًا: حدث هناك تحول فى التفكير حول النزاعات والصراعات والسلام، بعيدًا عن تركيز جهود صنع السلام على الوساطة والاتفاقيات الرسمية، ونحو مفهوم أكثر شمولاً واتساعًا لتحول النزاعات والصراعات، وهذا يتطلب تفكيك الهياكل غير العادلة، والسياسات التى تؤدى إلى تفاقم واستفحال النزاعات والصراعات والعنف، ووضع آليات وعمليات، ومؤسسات بديلاً عنها، يمكن من خلالها إدراك المظالم، والاستماع إليها والتعامل معها.

ثالثًا: تطور عملية وضع المعايير وتحديدها فى مجال الخدمات الإنسانية والإغاثة، وكذلك اتباع طرق واضحة وفعالة يمكن من خلالها إلزام الأطراف التى تعمل فى المجال الإنسانى بهذه المعايير. ويعتبر هذا التحرك نحو المحاسبة والمساءلة الإنسانية خطوة على درجة بالغة من الأهمية، مثل تحسين المعاملة التى يجب أن تتلقاها النساء من المجتمع الدولى خلال الحالات الإنسانية الطارئة.

وأخيرًا: هناك قبول متزايد لحقوق المرأة داخل إطار العمل العالمى لصنع السياسات. حيث جرى فى هذه العملية تحديد الحقوق الأساسية للمرأة بشكل واضح من خلال سلسلة من المواثيق والاتفاقيات القانونية الدولية المتعاقبة. وقد جرى دمج هذه المواثيق والاتفاقيات بشكل مطّرد فى السياسات والممارسات القائمة، بما فى ذلك السياسات التى ترتكز عليها الردود والإجابات المتعلقة بالنزاعات والحروب. وفى النهاية يجب عدم الاعتداد بالتطبيقات الحالية لبعض مفاهيم الأمن الإنسانى؛ لأنها قد تركز على آراء أو تعليمات جماعات لأهداف مزدوجة.

وبالتالى فإن تقرير التنمية الإنسانية يعرف أمن الإنسان بأنه: "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة واسعة النطاق التى تتعرض لها حياته وحريته"[٧].

وبالتالى أيضًا فإن أمن الإنسان ينعدم نتيجة للتهديدات الجسيمة، شديدة الوطأة التى تحمل آثارًا مركبة تمس جمهرة غفيرة من الناس. مثل استنزاف الموارد البشرية، تحت وطأة الضغوط المفروضة والمعدلات العالية لنمو السكان، والتغيير الثقافى السريع، وهو ما يهدد سبل العيش والدخل والغذاء والمأوى، وهو ما يؤدى إلى انتشار الفقر والحاجة. أو حينما تتمتع السلطات الأمنية بقدرة واسعة على الانتقاص من حقوق المواطنين وانتهاكها.

وهنا يمكن أن ترد عدة ملاحظات على هذا التعريف:

١- أن هذا التعريف يحول الاهتمام من القضايا المتعلقة بأمن الدولة إلى القضايا المتعلقة بأمن الإنسان. وبالتالى يعتبر التعريف أن أمن الإنسان يعتبر شرطا لتحقيق أمن الدولة. وبالتالى يجب التحول من حماية أمن الدولة إلى حماية أرواح المواطنين.

٢- أن أمن الإنسان يساعد على إعادة التوازن بين الانشغال بالإرهاب كتهديد أساسى من جانب، والتضييق على حريات الفرد من جانب آخر.

٣- أن هناك تهديدات داخلية يسببها الجوع والفقر والضغوط البيئية والضغوط على الموارد المائية والنمو السكانى والبطالة والنزاعات الطائفية، وباقى حقوق الإنسان كما وردت فى المواثيق الدولية.

فى حين أن التهديد لأمن الدولة هو عسكرى خارجى إجمالاً، إلا أن مصادر التهديد لأمن الإنسان معظمها داخلية من الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية. ومن ثم يمكن التحدث عن سبعة أبعاد لأمن الإنسان:

- الأمن الاقتصادى الذى يهدده الفقر.
- الأمن الغذائى الذى يهدده الجوع.
- الأمن الصحى الذى تهدده الأمراض.
- الأمن البيئى الذى يهدده التلوث والتدهور البيئى.
- الأمن الشخصى الذى تهدده الجريمة والعنف.
- الأمن السياسى الذى يهدده القمع.
- الأمن الاجتماعى الذى يهدده النزاع أو التوتر والاحتقان الاجتماعى أو الأمنى أو الطائفى.

ومن ثم فإنه يجب على أى دولة أن توفر فرص العمل والدخل المناسب

لتلبية الحاجات الإنسانية، مثل: الغذاء والرعاية الصحية... وتأدية الدولة لدورها فى حماية مواطنيها من العدوان الداخلى والخارجى.

ويجب هنا أن نؤكد أن أمن الدولة وأمن الإنسان ليسا مختلفين، بل هما متكاملان فأمن الدولة ضرورى لأمن الإنسان. فحين تقع الدولة ضحية لاحتلال أجنبى وتفقد استقلالها وسيادتها، فإن ذلك يؤدى لآثار سلبية على أمن الإنسان، ومن ثم فإن أمن الإنسان لا يتحقق إلا مع وجود دولة قوية فى شتى مناحى الحياة والقطاعات[٨].

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مباشرة:

كانت مصر قبل الثورة مباشرة تفتقر للعديد من الشروط اللازمة لتحقيق الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان. وسنحاول هنا أن نركز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصفة أساسية.

قبل ٢٥ يناير كان التيار الأساسى بين متخذى القرار يرى أن المهم هو الاتجاه نحو المزيد من الانفتاح التجارى والمالى على الخارج، ومزيد من الاهتمام بالاندماج فى السوق العالمى، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. وفى نفس الوقت كانت الحكومة تتخلى عن الكثير من مهامها الاجتماعية، وقد اقترن ذلك بوجود فساد قدرت خسائره بـ ٦ مليارات دولار سنويًا فى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. ذلك بالإضافة إلى وجود نسبة احتكار فى بعض الصناعات. وكلها عوامل كانت تشوه السير الطبيعى للأسواق، وتحد من قدرتها على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بشكل عادل. واقترن ذلك ببطالة تقارب ٩٪ فى نهاية ٢٠١٠، ومعدلات فقر تزيد عن ٢٠٪ وكانت الميزانية تعانى من عجز يقدر بـ ٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى، خاصة وأن الحكومة كانت قد تدخلت بزيادة طفيفة فى الأجور والتخفيف من اثار الأزمة المالية العالمية بضخ أموال فى شرايين الاقتصاد فى عام ٢٠١٠ (٣٠ بليون جنيه مصرى). وذلك فضلا

عن سوء أحوال الخدمات بصفة عامة، ووجود آلاف العشوائيات فى مختلف أنحاء مصر، ويجدر بالذكر أن عجز الموازنة ارتبط أساسًا بتضخم فى جانب النفقات فى الميزانية. خاصة وأن بنود: الأجور والإنفاق العسكرى والدعم، كانت تمثل حوالى ٧٢٪ من الإنفاق العام فى ميزانية (٢٠٠٩) وهى بنود يصعب تخفيضها. وبالتالى لا يتبقى لباقى الخدمات، مثل: الصحة والتعليم إلا مبالغ محدودة الأثر فى تحسين التعليم وتطويره، وتحسين نوعية العلاج المقدم للمواطنين[٩]، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض مؤشرات التنمية البشرية، وبالذات مؤشرات نوعية الحياة مما أوجد لدى الأفراد شعورًا بعدم الرضا والتشاؤم بالنسبة للمستقبل. خاصة مع انخفاض معدلات تدفق الاستثمار الأجنبى إلى الداخل نتيجة للأزمة المالية العالمية. وبالتالى تزايدت التوترات والاحتقانات (طائفية - اقتصادية - اجتماعية)، وانخفض مستوى الثقة الذى كان تتمتع به السياسات المتبعة فى شتى المجالات. وعلى المستوى الهيكلى كان الدين العام يمثل ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فى حين أن حدوده الآمنة يجب ألا تتعدى ٦٠٪ وبجانب هذه المعدلات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أدت المحددات الأخرى إلى تهيئة المناخ العام لثورة ٢٥ يناير فى مصر وكانت أبرز دروسها أنه لا غنى عن تحقيق أمن الإنسان أولاً حتى يتحقق أمن الدولة[١٠]!

مفاهيم الأمن الإنسانى ومؤشرات قياسه:

البطالة وسوق العمل:

<u>سوق العمل فى الربع الرابع من عام ٢٠١٠:</u>

- بلغ حجم قوة العمل فى الربع الرابع ٢٠١٠ حوالى ٢٦.١٩٢ مليون فرد بزيادة قدرها ٣٩ ألف فرد بالمقارنة بالربع السابق، وزيادة حوالى ٩٣٠ مليون فرد بنسبة ٣.٧٪ عن نفس الربع المناظر من العام السابق.

- بلغ حجم المشتغلين فى الربع الرابع ٢٠١٠ حوالى ٢٣,٨٦٢ مليون فرد بزيادة قدرها ٤٧ ألف مشتغل بالمقارنة بالربع السابق، وزيادة حوالى ٩٧٥ ألف مشتغل بنسبة ٤,٣٪ عن نفس الربع المناظر من العام السابق.

- يتركز العدد الأكبر من المشتغلين فى مصر فى أربعة قطاعات رئيسة، وهي: نشاط الزراعة وصيد الأسماك (٢٨,٤٪)، الصناعات التحويلية (١٢,١٪)، تجارة الجملة والتجزئة (١١,٢٪)، والتشييد والبناء (١١,٥٪).

- بلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم الخاص (يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد) ٢,٨٧٧ مليون مشتغل بنسبة ١٢,١٪ من إجمالى المشتغلين فى نهاية عام ٢٠١٠.

<u>ارتفاع نصيب القطاع الخاص غير الرسمي من إجمالي العاملين:</u>

- تركز ما يقرب من نصف المشتغلين فى مصر فى القطاع الخاص غير الرسمى (٤٨,٤٪ بين الذكور، ٤٧٪ بين الإناث، و٤٨٪ من المجموع).

- على الرغم من أن هذا القطاع يسهم فى الإنتاج والتوظيف فإن الإنتاجية ومستوى الأجور داخل هذا القطاع منخفضة عن القطاع الرسمى.

- يتسم القطاع غير الرسمى بصغر حجم المنشآت، والطابع العائلى للإنتاج ورأس المال، والاستثمارات الضعيفة.

- تواجه العمالة بالقطاع غير الرسمى مشكلات، مثل: انخفاض الأجور، وانخفاض الإنتاجية، ونقص الاستقرار المهنى، الافتقار للحماية القانونية والتأمين الاجتماعى.

البطـــالة:

- بلغ عدد المتعطلين فى الربع الرابع ٢٠١٠ حوالى ٢,٣٣٠ مليون فرد بانخفاض قدرة ٨ آلاف متعطل بالمقارنة بالربع السابق، وبانخفاض قدره ٤٥ ألف متعطل بنسبة ١,٩٪ عن نفس الربع المناظر من العام السابق.
- حقق معدل البطالة انخفاضًا محدودًا من ٩,٤٪ فى الربع الرابع لعام ٢٠٠٩ إلى ٨,٩٪ خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٠.
- حقق معدل البطالة انخفاضًا طفيفًا فى الحضر ١٢,٧٪ فى الربع الرابع ٢٠١٠ بالمقارنة بـ ١٢,٩٪ فى الربع المناظر ٢٠٠٩، وكذلك فى الريف سجل انخفاضًا طفيفًا من ٦,٧٪ إلى ٦٪ خلال نفس الفترة.
- تتركز البطالة بشكل واضح بين الشباب، حيث نسبة المتعطلين من الشباب (١٥-٢٩) حوالى ٨٢,٣٪ من إجمالى المتعطلين، ووصل معدل البطالة إلى ٤٤,٤٪ بين الفئة العمرية ٢٠-٢٤.
- مثّل حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية، وما فوقها حوالى ٩٠,٤٪ من إجمالى المتعطلين، وبلغت ٤٧,٥٪ بين حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة و٤٣٪ بين الشهادات الجامعية.
- بلغ معدل البطالة بين الذكور ٤,٨٪ فى الربع الرابع ٢٠١٠ بالمقارنة بـ ٥,٣٪ فى الربع المناظر ٢٠٠٩. فى حين ظلت معدلات البطالة مرتفعة بين الإناث ٢٢,٨٪ خلال الربع الرابع لعام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠.

اقتصاد ما بعد الثورة فى مصر فى الأجلين المتوسط والطويل:

نظرة عامة على الوضع الحالى:

- من المتوقع أن يشهد معدل النمو فى مصر تراجعًا واضحًا خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ عن المستوى المتوقع من قبل (٥,٨٪ - ٦٪) خاصة فى ضوء تراجع القطاعات الرئيسة[١١]، خاصة: السياحة والصناعات التحويلية والأسواق المالية.
- من ناحية أخرى، من المتوقع أن يستمر الاستهلاك كمحرك أساسى لعلمية النمو بالإضافة إلى معدلات النمو الإيجابية التى كانت قد حققتها القطاعات الرئيسة فى الاقتصاد خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠.
- من المتوقع أن يزداد العجز المالى فى الموازنة خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ عن المستوى المتوقع من قبل (٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) نظرًا إلى زيادة الإنفاق فى البنود الخاصة بالأجور وتمويل الإجراءات التعويضية لتخفيف آثار الأزمة على المتضررين، ومواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود.
- انخفضت قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بحوالى ٢,٦٪ فى مارس ٢٠١١ بالمقارنة بمستواها قبل الأحداث الحالية، كما انخفضت قيمة الجنيه المصرى مقابل اليورو بحوالى ٩,١٪ خلال نفس الفترة.
- حقق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بنحو ٥١٢ مليون دولار فى النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ فى مقابل ٢,٧ مليار دولار فائضًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية.
- توقعات البنك المركزى زيادة العجز بنهاية شهر مارس ٢٠١١ بما

يزيد على ٣ مليارات دولار فى ضوء البيانات المبدئية لشهرى يناير وفبراير؛ نتيجة التأثير السلبى على إيرادات السياحة وحصيلة الصادرات وتحويلات المصريين من الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تراجع فائض الميزان الخدمى بمعدل ١١,١٪ إلى نحو ٥,٦ مليار دولار فى النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ فى مقابل ٦,٣ مليار دولار فائضًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.
- تراجع صافى الاستثمار المباشر فى مصر بمعدل ١٤,٢٪ ليمثل حوالى ٢,٣ مليار فى النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ فى مقابل ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: قطاعات السياحة والتشييد والصناعة التحويلية والبناء الأكثر تأثرًا خلال الفترة ٢٨ يناير - ٥ فبراير:

قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية:

١- إجمالى الخسائر المحققة فى هذا القطاع بالمناطق الأكثر تأثرًا (القاهرة الكبرى - مدن القناة - الإسكندرية - العاشر من رمضان) خلال الفترة ٢٨ يناير - ٥ فبراير ٢٠١١ ما قيمته ٣٧٣٦,٦ مليون جنيه (٠,٧٪ من إجمالى الإنتاج السنوى بسعر البيع على مستوى الجمهورية. أى حوالى ١١٩٥,١ مليون جنيه بنسبة ٠,٥٪ من إجمالى القيمة المضافة الصافية السنوية على مستوى الجمهورية).

٢- بلغت الطاقة العاطلة فى هذه المناطق ٦٠٪ من إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحة.

٣- حققت صناعة المنتجات الغذائية أعلى نسبة خسائر سواء فى الإنتاج بسعر البيع (٢٠٪) أم القيمة المضافة الصافية (١٨,٢٪) من إجمالى الخسائر خلال نفس الفترة.

٤- أعلى نسبة خسائر فى إقليم القاهرة الكبرى وبلغت ٤٤,٧٪ من الإنتاج بسعر البيع، ٤١,٢٪ من القيمة المضافة الصافية من إجمالى الخسائر المحققة فى الفترة المحددة.

قطاع التشييد والبناء:

١- بلغ إجمالى الخسائر ٧٦٢,٣ مليون جنيه بنسبة ٠,٩٪ من إجمالى قيمة الأعمال المنفذة على مستوى الجمهورية، ٤٤٨,١ مليون جنيه بنسبة ١,٧٪ من إجمالى القيمة المضافة الصافية على مستوى الجمهورية خلال الفترة ٢٨ يناير - ٥ فبراير ٢٠١١.

٢- الطاقة العاطلة ٩٠٪ من إجمالى الطاقة المتاحة بالمناطق الأكثر تأثرًا فى نفس الفترة.

٣- أعلى نسبة خسائر فى إقليم القاهرة الكبرى وبلغت ٦٦,٥٪ من قيمة الأعمال المنفذة، ٨٢,٧٪ من القيمة المضافة الصافية من إجمالى الخسائر المحققة فى هذا القطاع.

قطاع السياحة:

١- قدر عدد السائحين الذين غادروا مصر فى الأسبوع الأخير من شهر يناير حوالى ٢١٠ ألف سائح مما أدى إلى انخفاض الإنفاق السياحى بحوالى ١٧٨ مليون دولار خلال هذا الأسبوع.

٢- إلغاء حجوزات شهر فبراير مما حقق خسائر قدرها ٨٢٥ مليون دولار خلال هذا الشهر.

٣- انخفضت نسبة الإشغال الفندقى فى القاهرة الكبرى من ٦٤,٧٪ فى ٢٣ يناير إلى ٢٣,٣٪ فى ٨ مارس ٢٠١١، ومن ٨٢٪ إلى ١٦,٤٪ فى الغردقة، ومن ٦٤,٢٪ إلى ٢١,٧٪ فى الأقصر خلال نفس الفترة.

٤- التأثير السلبى الكبير على العمالة فى قطاع السياحة نتيجة استغناء المنشآت السياحية عن العمال المؤقتين بها، وخفض أجور العاملين الدائمين نظرًا لانعدام الأشغال بها.

٥- قدر الانخفاض فى أجور هذه العمالة بما قيمته ٧٠ مليون جنيه خلال هذه الفترة.

قطاع تكنولوجيا المعلومات:

- تأثر قطاع تكنولوجيا المعلومات بالانقطاع المؤقت للإنترنت والاتصالات خلال الأيام الأولى للثورة.
- قدرت OECD الخسائر الاقتصادية المباشرة لهذا الانقطاع بحوالى ٩٠ مليون دولار أى حوالى ١٨ مليون دولار يوميًا خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة لانقطاع خدمات الانترنت والاتصالات على القطاعات التى تعتمد فى عملها على ضرورة توفر هذه الخدمات، مثل: قطاعات السياحة، التجارة الإلكترونية، خدمات Call centers.
- وجدير بالذكر أن قطاع الاتصالات وخدمات Outsourcing حقق نموًا ملحوظًا فى الفترة السابقة، وقدم مكاسب تزيد عن ١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠ (٣ مليون دولار يوميًا). وبلغ عدد الشركات العاملة فى القطاع حتى نوفمبر ٢٠١٠ - ٣٨٨٩ شركة توظف ٢٠٥ ألف موظف.
- تظهر الحاجة إلى إزالة أى آثار أو شكوك قد تهدد الاستثمارات فى هذا القطاع نتيجة التخوف من تكرار خطوة قطع الخدمات.

البطالة وسوق العمل:

- التأثير الكبير المتوقع للأزمة على سوق العمل فى ضوء انخفاض معدل النمو، تراجع أداء القطاعات الرئيسة، الاستغناء عن العمالة، مواجهة الهجرة العائدة ومن ثم التعامل مع الارتفاع لمعدلات البطالة.
- ارتفاع معدلات البطالة، ارتفاع نصيب العاملين فى القطاع الخاص غير الرسمى، وفئة من يعمل لحسابه، كلها تزيد من تعقيد المشكلة، وتفرض تحديات أكبر.
- التحديات المرتبطة بالتعامل مع الفئات الأكثر عرضة مثل: العاملين فى القطاع الخاص غير الرسمى، العمالة المؤقتة، فئة (صاحب عمل ولا يستخدم أحد). فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر الفئات عرضة وانكشافا فى ظل الأزمات هم من يعملون لحسابهم الخاص، والعاملون بدون أجر؛ لأنهم يفتقدون الوصول إلى شبكات الحماية الاجتماعية. ويمكن أن نضيف فئة العاملين فى القطاع غير الرسمى لأنهم يشتركون أيضًا فى العمل فى ظل غياب مظلة تأمينية وقانونية وآليات المفاوضة الجماعية التى قد توفر لهم الحماية فى وقت الأزمات.

وتعتمد الرؤية الاقتصادية للاقتصاد مستقبلا - على التفرقة فى البداية بين الأجل القصير والأجل الطويل - على ثلاثة عوامل، الأول: ترتيبات السياسات الاقتصادية والمالية فى المستقبل. والثانى: الوضع الاقتصادى الذى ننتقل منه بعد الفترة الانتقالية بمالية. والثالث: التوقعات الخاصة بالإصلاح السياسى.

كلما كانت توقعات الإصلاح السياسى متفائلة تسارعت خطى الإصلاح الاقتصادى، خاصة العدالة الاجتماعية مع قدوم رأس المال العربى والأجنبى من الخارج الذى يعول عليه كثيرًا فى رفع معدلات الاستثمار إلى أكثر من ٣٠٪ لامتصاص البطالة التى تحتاج لخلق ٧٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويًا فى

المتوسط بصفة خاصة مع تواضع معدل الادخار الذى يقل عن ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

إن عملية الانتقال الاقتصادى فى الدول العربية، ستكون عملية معقدة ومحفوفة بالأخطار، ومؤكد أنها ستؤثر وتتأثر بما سينول إليه المشهد السياسى. وبغض النظر عن الخيارات الإيديولوجية الكبرى، فإن التعامل مع التحديات الاقتصادية على المدىين: القصير والمتوسط، يقتضى اتخاذ خطوات حاسمة يمكن إيجازها فى النقاط الخمس الآتية:

أولاً: إن عملية التواصل بين الحكومات الانتقالية والجماهير حلقة مهمة جدًا من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا على المدى القصير. فالخطاب السياسى المتحلى بالمصداقية، والواقعية، والشفافية، سيكون له بالتأكيد أثر فى تدبّر أمر المرحلة الانتقالية، ذلك أن التواصل يمكن أن يساهم فى الحد من الإضرابات عن العمل، وتحريك عجلة الإنتاج والاستثمار، فى وقت تتراجع فيه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ثانيًا: إن محاربة الفساد، والتصدى لآليات اقتصاد الريع عبر مقاربة متوازنة تتوخى الصرامة والعدالة فى آن واحد عند تطبيق القانون، جزء أساسى فى إدارة عملية الانتقال. فهى تساهم فى إضفاء مزيد من المصداقية على الخطاب السياسى، وإعادة الثقة للمستثمرين ومؤسسات التمويل على حد سواء.

ثالثًا: تشجيع القطاع الخاص، عبر إيجاد البيئة القانونية والإدارية الملائمة وما يترتب عن ذلك من تبسيط إجراءات تأسيس المنشآت، بما فى ذلك تلك المتوسطة والصغيرة، ودعم حصول هذه المنشآت على التمويل المصرفى بشروط غير مجحفة. أن تستفيد من التجارب الرائدة فى مجال تطوير القطاع الخاص، وجعله القوة الدافعة للنمو والاستثمار والتشغيل. وتمثل الشركات الصغرى والمتوسطة فى حالتى: كوريا الجنوبية وتركيا، ٩٩ فى المئة من مجموع الشركات، وتساهم بما يقرب من ٩٠ فى المئة من مجموع الوظائف،

مقارنة بـ ٥٠ فى المئة فقط فى مصر، بما فى ذلك المنشآت غير النظامية.

رابعًا: صحيح أن المطالب الاجتماعية فى مفهومها الواسع - من رفع مستوى الأجور، وزيادة فى أعداد الوظائف، ودعم الاستهلاك - مشروعة وتتماشى مع منطق التغيير الذى من أجله خرج المحتجون إلى الشارع منذ اليوم الأول، إلا أن التعامل الإيجابى مع هذه المطالب سيستغرق بعض الوقت. وقد لا يترتب عليه إرهاق موازنة الدولة عبر زيادة العجز، وما يترتب عليها من تضخم للمديونية الداخلية والخارجية، هو المقاربة الصائبة لحل هذه المعادلة.

وفى هذا الإطار فإن تطوير القطاع الخاص، خصوصًا المنشآت الصغرى والمتوسطة، يساعد فى إيجاد قاعدة ضريبية عريضة تساهم فى تمويل الخدمات العامة وتأمين التغطية الاجتماعية للفئات الاجتماعية المحرومة.

خامسًا: مصر التى يفوق عدد سكانها ٨٠ مليونًا وتحتاج إلى أكثر من ٧٠٠ ألف وظيفة سنويًا، وتواصل الاعتماد على مداخيل: السياحة، وقناة السويس، وتحويلات المهاجرين لتغطية عجزها التجارى الصارخ. أصبح من الضرورى عليها أن تعيد النظر فى استراتيجيتها الاقتصادية. ويعتبر الاهتمام بالقطاع الزراعى من الدعامات الأساسية لأى توجّه جديد، خصوصًا أن الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية قد يهدد الأمن الغذائى ويزيد من زعزعة الاستقرار الاجتماعى والسياسى.

إن التحول نحو الديموقراطية، رغم أهميته فى مصر لن يؤدى بالضرورة إلى تحسين مستوى النمو الاقتصادى أو زيادة فرص العمل، بل قد يُسفر عن نتائج عكسية فى حال الاعتماد المفرط على موازنة الدولة والدين العام، من دون جدولة زمنية للأولويات. وقد تكون المشروعية السياسية، التى سيستمدها صانعو السياسات خلال المرحلة المقبلة، هى الدعامة الأساسية لإدخال الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، على رغم ما قد تسبّبه من ضائقة على المدى القصير[١٢].

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ٢٠١٠، انظر ص ١٤٨ وما بعدها فى الملحق الإحصائى.

(٢) العميد الركن هيثم الكيلانى، مجلة شئون عربية العدد (١٠٢) لعام ٢٠٠٠، جامعه الدول العربية - القاهرة.

(٣) نضال العبود، الحوار المتحدث، العدد ١٥٧، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٦.

(4) www.security-chs.org.2007.

(٥) عبد الرحمن عبد الله الصبيحى، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١١٤، ٢٠٠٤.

(٦) خديجة محمد عرفة، باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، مفهوم الأمن الإنسانى، مقال منشور، ص٤.

(٧) تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٨، البرنامج الإغاثى للأمم المتحدة، نيويورك، ص٩.

(٨) وضع تقرير الأمن الإنسانى العربى لعام ٢٠٠٨، مرجع سالف ذكره، عدة مؤشرات لقياس أمن الإنسان.

(٩) تقرير التنافسية المصرى لعام ٢٠١٠، مركز التنافسية، القاهرة.

(١٠) جريدة الأهرام ٢٠١١/٣/٣.

(١١) ماجدة قنديل، مؤشرات الاقتصاد المصرى، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مارس ٢٠١١.

(١٢) الحسن عائشى، جريدة الحياة فى ٢٠١١/٤/٢٢.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الجامعة للمعلومات العربية